



قسم أصول التربية

متطلبات تفعيل دور رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر

(بحث مستقل من رسالة ماجستير)

إعداد

أميرة عادل محمد محمد مشالي

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد حسن جمعه

أستاذ أصول التربية

ووكليل كلية التربية لشئون التعليم والطلاب

كلية التربية - جامعة دمياط

٢٠٢٢/٥١٤٤٣

المستخلص:

هدف البحث إلى إبراز الإطار المفاهيمي للتعليم الابتدائي في مصر، استعراض الجهد التطوعية لرجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر، التوصل لأهم المقترنات لدعم دور رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر. واعتمد البحث على المنهج الوصفي. وتوصل البحث إلى آليات لدعم دور رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر، وتمثل أهمها في تقديم بعض الإعفاءات الضريبية والجمالية لمن يقوم بدعم وتمويل التعليم، السماح لبعض المؤسسات التجارية بعرض الإعلانات الخاصة بها داخل، أو من خلال المؤسسات التعليمية بصورة قانونية أخلاقية مقابل مادي لتمويل التعليم، السماح لبعض رجال الأعمال في المشاركة في رسم السياسات التعليمية، وخطط التطوير لتشجيعهم على المشاركة الفعلية في تمويل التعليم، ضرورة إشراك مؤسسات القطاع الخاص في صياغة المناهج التعليمية لتصبح أكثر تلبية لاحتياجات سوق العمل، وتزيد من ثمار الشراكة المجتمعية.

الكلمات المفتاحية: رجال الأعمال - التعليم الابتدائي - مصر

Abstract

The research aimed to Identify the conceptual framework of primary education in Egypt, Review of volunteer efforts of businessmen in developing the primary education in Egypt, Monitor major constraints which prevent participation of businessmen in developing primary education in Egypt. The research used the descriptive approach. Reaching the most important proposals to support the role of businessmen in developing primary education in Egypt in the following Provision of certain tax and customs exemptions for who support and fund the education, Allow some business institutions to view their ads through educational institutions legally, morally, in exchange for money for education funding, Allow some businessmen to participate in making educational policies and development plans to encourage them on actual participation in education funding, The need to involve private sector institutions in the formulation of educational curricula in order to be adapt labour market needs and enhancing the benefits of community partnership.

Key words: businessmen- primary education- Egypt.

المقدمة

لمدارس التعليم الابتدائي مكانة مرموقة، تفرد بها داخل السلم التعليمي، وذلك على اعتبار كونها تمثل البنية الأساسية في النظام التعليمي، والتي ينخرط بداخلها جميع الأطفال إناثاً وذكوراً في تلك المرحلة المبكرة لتلقي العديد من الثقافات والمعارف والسلوكيات والمهارات التي تسهم في بناء شخصياتهم وإعدادهم كمواطنين قادرين على التفاعل مع كافة مجالات الحياة.

يشهد العالم اليوم تسارعاً وتغيراً كبيراً في مجالات الحياة المختلفة مما أدى إلى وجود مجتمع عالمي يتصرف بالشمولية في أنظمته التعليمية والمعرفية، ومما ترتب عليه اهتمام المؤسسات التعليمية بإعادة النظر في الأهداف العامة للسياسة التعليمية وعلاقتها بالمنظمات المجتمعية والمهنية في المجتمع، وإيجاد طرق وأساليب لتعزيز المشاركة المجتمعية بينهما كمدخل أساسي للإصلاح وتجوييد الأداء المدرسي حيث أصبحت تمثل المشاركة المجتمعية أحد أهم المفاهيم الأساسية التي تتبنها الأنظمة التربوية الجديدة، نظراً لكونها إحدى الآليات المهمة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتعليم في المجتمع ومن ثم تعتبر المشاركة عنصراً ومقوماً أساسياً ضمن الخطط التنموية الشاملة للمجتمعات.

لذا تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بتأثير رجال الأعمال بدورهم الحتمي في المجتمع، وقد اتخذ مختلف أصحاب المصالح عدداً كبيراً من المبادرات لتقدير تأثير الشركات الخاصة على الجانب الاجتماعي والثقافي للمجتمع. حيث يؤثر دور رجال الأعمال والقطاع الخاص بشكل عام في دعم وتطوير نهضة المجتمع أو ركوده، وذلك يُعد من الأمور الهامة التي خضعت لكثير من البحوث سواء من قيل الأكاديميين أو رجال الأعمال وأصبح الاهتمام بدور رجال الأعمال والمسؤولية الاجتماعية الواقعة عليهم يسود معظم المؤسسات في الدول الغربية. (عبد الوهاب،

(٣٨ ، ٢٠١٨)

تؤمن الدول بأن التعليم هو سلاحها الذي يقودها نحو التفوق والرقي ولذا فإن كافة دول العالم المتقدمة تسعى جاهدة لصلاح نظمها التعليمية بما يضمن لها تحقيق الأهداف والغايات المنشودة ومواكبة العالم المتقدم والتواصل الفعال معه. (جوهر والباسل، ٢٠١٥، ١٥)

مشكلة البحث

أصبح الدور الاجتماعي لرأس المال عاملاً رئيسياً في مساعدة الحكومة على رعاية الفئات محدودة الدخل في إطار من المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال في الحفاظ على التماسك الاجتماعي الضروري للحفاظ على الاستقرار اللازم لأي تنمية اقتصادية. وبالتالي فإن إغفال دور رجال الأعمال يعني تجاهل دور قطاع رئيس في المجتمع. (طفى، ٢٠١٩، ٧٩)

يستقبل التعليم الابتدائي المصري سنوياً أكثر من مليون طفل ويعد التعليم الابتدائي تعليم المواطن وهو التعليم الذي يستهدف الغالبية من فقراء هذا الوطن، ومن هنا فإن الحكومات والدول في الغرب والشرق توليه الأهمية الكبرى بوصفه مكوناً ثقافياً وقومياً يشكل في النهاية الأسس للمواطنة، ويكسب التلاميذ المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب، وهو الباب الحقيقي لخلق المتعلم والمتساوی في قدر من المعارف والعلوم، كما أن هذا التعليم يؤهل تلاميذه لمواصلة تعليمهم في المراحل التالية. (بدران، ٢٠١٣، ١٥)

ومن خلال قراءة واقع التعليم الابتدائي يمكن إجمال أهم المشكلات التي تواجه هذا التعليم فيما يلى: انخفاض نسب الالتحاق والقيد بالتعليم. وانخفاض الاستيعاب بالتعليم وارتفاع كثافة الفصول والعمل بنظام الفترات وتدنى حالة المبنى وقلة التجهيزات والتأخر الدراسي والرسوب والتسرب من التعليم الابتدائي وانخفاض أعداد المعلمين بالنسبة لأعداد التلاميذ وضعف الإنفاق الحكومي على التعليم الابتدائي. (جوهر والباسل، ٢٠١٥، ٢٩ - ٣٠)

كما تتمثل أهم العوامل التي أدت إلى ضعف الإصلاح بمدارس التعليم الابتدائي إلى قلة تجهيز المدارس بالكمبيوتر والمعامل ومناهل المعرفة والإعتماد على الأساليب التقليدية في التدريس وقلة اعتماد المدارس المقبلة على التأهيل للجودة والاعتماد على الابتكار والابداع وضعف تفعيل دور المشاركة المجتمعية والمجتمع المدني ومجالس الأمانة في تأهيل المدارس للجودة والاعتماد وقلة تزويد الدعم الفنى والمراجعة الداخلية بفنيات المراجعة الخارجية مع تذليل بعض الصعوبات التي تواجههم نحو تأهيل المدارس للجودة.(المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠١٠)

وتوصلت دراسة (سيد، ٢٠١٨) إلى ضعف ثقافة العمل الاجتماعي وانخفاض المردود من المشاركة المجتمعية في التعليم. كما أثبتت دراسة (جمال الدين وأخرون، ٢٠١٥) الضوء على أهم التحديات العالمية والمحلية التي طرأت على المجتمع وأثرت على التعليم وأدت إلى ضرورة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية، وتوضيح أهداف المشاركة المجتمعية ومبادئها في تطوير وتحسين التعليم. وتوصلت إلى أهمية المشاركة المجتمعية وأن للمشاركة المجتمعية دور في المساهمة في حل المشكلات والتغلب على المعوقات التي تحول دون أداء المدرسة لبعض برامجها التعليمية كما أنها توفر مصادر تمويلية إضافية تستخدم في تجويد العملية التعليمية والمساهمة في تمويل التعليم وبناء المدارس وتجهيزها.

واعتماداً على ما سبق يمكن إبراز مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي:

ما متطلبات تفعيل دور رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر؟

ونترد عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

١- ما الإطار المفاهيمي للتعليم الابتدائي في مصر؟

٢- ما الجهود التطوعية لرجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر؟

٣- ما المعوقات التي تحول دون مشاركة رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر؟

٤- ما أهم الآليات لدعم دور رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في:

- ١- إبراز الإطار المفاهيمي للتعليم الابتدائي في مصر.
- ٢- استعراض الجهود التطوعية لرجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر.
- ٣- رصد أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر.
- ٤- التوصل لأهم الآليات لدعم دور رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة في توسيع نطاق المشاركة بين جميع أفراد المجتمع بكل طبقاتهم وفئاتهم، فيثري القرارات المتخذة لكونها متأثرة بمعلومات وخبرات متنوعة لتنوع الأفراد المشاركين، والإجراءات المتبعة تكون ملائمة لطبيعة الموقف، كما تتجلى في أنها قد تفتح أفقاً جديداً لمزيد من الدراسات المستقبلية، والتركيز على مدى تأثير رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر.

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث إنه الأكثر ملائمة لطبيعة الدراسة وأهدافها، فهو منهج يقوم على جميع أوصاف دقة مفصلة عن الظواهر الموجودة بقصد استخدام المعلومات والبيانات لوضع خطط أكثر ذكاء لتحسين الأوضاع والعمليات الاجتماعية والتربوية.

مصطلحات البحث:**(١) رجال الأعمال:**

يعني الأفراد الذين يمارسون أي نشاط مشروع، ومن ثم يعني هذا المفهوم جماعة أو جمادات من الناس الذين يجمعهم العمل في مجال الأعمال، سواء كمنتجين أو وسطاء أو وكلاء أو مالكين أو مشتغلين في إدارة الشركات. كما يُعرف على أنه صاحب مشروع أو أكثر نجح في توسيع تشكيلة السلع والخدمات أو الأعمال في أكثر من نشاط، حيث ينتقل في إدارة مشروعاته من أسلوب الإدارة الفردية والشركات العائلية إلى نمط الشركات المؤسسية وأسلوب المجموعات وهو المصلح الأقرب لصاحب المشروع، وهو الشخص الذي يُخطط ويزيد من رأس المال والعملة المطلوبة وغيرها من الموارد ويتحلى بالقدرة والقوة الدافعة لعرض أفكاره على السوق. (لطفي، ٢٠١٩، ٧٨)

وتُعرف الدراسة رجال الأعمال إجرائياً بأنهم أشخاص إيجابيون فاعلون في المجتمع سواء أكانت مشروعاتهم كبيرة أو صغيرة، ويتسم هؤلاء بسمات شخصية مثل الرغبة في التغيير والمبادرة والمخاطرة والإبداع، ولديهم الرغبة طواعية في الجهد التنموية في الرأي أو العمل أو في التمويل في جهود التنمية، وتزيد من ثقة المجتمع في نفسه والتعاون لمواجهة المشاكل وتحسين ظروف المعيشة والارتقاء بمستوى الخدمات المختلفة وخاصة التعليمية.

(٢) التعليم الابتدائي:

هو الحلفة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي وفيها يتلقى الطفل ذلك القدر من التعليم في فترة زمنية مهينه مدتها (٦ سنوات)، ويهدف إلى تنمية أساليب التفكير العلمي والتفكير المنطقي وغرس قيم المواطنة الصالحة والقيم الدينية والأخلاقية من خلال أساسيات الثقافة والهوية بمكوناتها في المستويات الشخصية والوطنية والعربية والانسانية. (وزارة التربية والتعليم، ١٩٨١، ٣-٢)

أولاً: الإطار المفاهيمي للتعليم الابتدائي في مصر

تنطلق السياسات التعليمية في مختلف دول العالم لتحقيق عدد من الأهداف المنطقية من الوثائق الدولية المتصلة بالتعليم. وقد أكدت السياسة التعليمية في مصر عبر العديد من وثائقها خططاً كانت أو استراتيجيات للتطوير على تلك الأهداف التي تتمثل في: (نوير، ٢٠١٦، ٤٤)

- ١- توفير موارد بشرية متميزة القدرة والكفاءة وعلى أعلى درجة من الجودة والأخلاقيات المهنية، من أجل بناء مجتمع يقوم على التعلم واقتصاد يقوم على المعرفة.
- ٢- التنمية الشاملة للنشء مع غرس روح المواطنة والتسامح، ونبذ العنف، وتقدير أسس الحرية والعدالة من حقوق وواجبات وشعور بالمسؤولية تجاه الوطن والمواطنين.
- ٣- التأكيد على الالتزام بحق كل طفل في فرصة متكافئة للتلقى خدمة تعليمية بمستوى من الجودة يتناسب مع المعايير العالمية.

كما تهدف الرؤية الاستراتيجية ٢٠٣٠ إلى توفر تعليم يتصف بالجودة العالمية على مستوى المعلم والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعايير العالمية، مما يزيد من تنافسية النظام التعليمي وتتوفر التعليم لجميع التلاميذ دون تمييز ويشمل الإناث والذكور والريف والحضر وذوي الاحتياجات الخاصة والمتوفون والموهوبين ويمكن القول بأنه يوجد ثلاثة أهداف رئيسية لاستراتيجية ٢٠٣٠ تحتوي على أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم قبل الجامعي ومنه التعليم الابتدائي حتى عام ٢٠٣٠ فيختص الهدف الأول بجودة النظام التعليمي ككل، ويختص الهدف الثاني بإتاحة التعليم لجميع دون تمييز، ويختص الهدف الثالث بتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم. كما تتركز الأهداف الاستراتيجية للتعليم حتى عام ٢٠٣٠ على دعم المنشآت التعليمية والحد من الكثافات الطلابية، والارتقاء بأداء الادارة المدرسية، وتوفير فرص التنمية المهنية المستدامة للمعلمين، وتطوير المناهج

والكتاب المدرسي ونظم الامتحانات والتقويم، كذلك تحسين جودة الحياة المدرسية، ودعم الأنشطة التربوية، وتنمية وتطوير آليات المشاركة المجتمعية. (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، ٢٠١٦، ٢٠١٧، ١٣٩ - ١٤٠)

ويهدف التعليم الأساسي إلى تربية قدرات التلميذ واستعداداتهم وإشباع ميولهم وتزويدهم بالقدر الضروري من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات العملية والمهنية التي تتفق وظروف البيئات المختلفة، بحيث يمكن لمن يتم مرحلة التعليم الأساسي أن يواصل تعليمه في مرحلة أعلى أو أن يواجه الحياة بعد تدريب مهني مكثف، وذلك من أجل إعداد الفرد لكي يكون مواطناً منتجاً في بيئته ومجتمعه. (أحمد، ٢٠١٥، ٢٠١٥، ١٠١)

وبذلك يمكن الوصول إلى الهدف الجوهرى للتعليم الابتدائى الذى يتمثل في توفير أساسيات الثقافة والهوية القومية بمكوناتها في المستويات الشخصية والوطنية والعربية والإنسانية والتي تمكن التلميذ من أن ينمي قدراته بما فيها تربية أساليب التفكير المنطقي لديه ومقومات المواطنة والقيم الدينية والأخلاقية وأن يسهم في تربية وطنه فيما، وتماسكاً، وفكرة، وديمقراطية، وإنتاجاً، واستثماراً للموارد العلمية، والتكنولوجية المتاحة .

فلسفة التعليم الابتدائي:

إن التعليم الابتدائي هو الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي وفيها يتلقى الطفل ذلك القدر من التعليم في فترة زمنية مهينه مدتها (٦ سنوات)، ويهدف إلى تربية أساليب التفكير العلمي والتفكير المنطقي وغرس قيم المواطنة الصالحة والقيم الدينية والأخلاقية من خلال أساسيات الثقافة والهوية بمكوناتها في المستويات الشخصية والوطنية والعربية والإنسانية. (أحمد، ٢٠٠٤، ٢٠٠٤، ١٣٥ - ١٣٦)

ثانياً: الجهود التطوعية لرجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر

مع التغيرات السريعة والمترافقه في كافة المجالات، أصبحت مشاركة المجتمع المدني عامة ورجال الأعمال خاصة هي الضمان الوحيد؛ لتحقيق الصالح العام، وكلما اتسع نطاق المشاركة كان ذلك ضماناً للاستقرار والتنمية حيث أصبح من الصعب تحقيق عدالة اجتماعية وتتمكن مجتمعي حقيقي دون مشاركة مجتمعية واعية، وفعالة. فالشراكة المجتمعية عملية يتقاسم فيها الشركاء من أطراف المجتمع وتنظيماته الأدوار والمسؤوليات والمصالح المتبادلة وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة، حيث تعمل على توثيق الروابط وتضافر الجهود والتنسيق بين التنظيمات الاجتماعية والمهنية في المجتمع، واندماج الأنشطة وتكاملها لتكوين علاقات تعاونية تحقق المشاركة الإيجابية. (الغريب، ٢٠١٠: ٤٠١)

كما أنها إسهام المواطنين طوعية في الجهود التنموية في الرأي أو العمل أو في التمويل في جهود التنمية وتحقيق أهدافه وتعمل المشاركة على تحقيق الانماء وتزيد من ثقة المجتمع في نفسه والتعاون لمواجهة المشاكل وتحسين ظروف المعيشة والارتقاء بمستوى الخدمات. (عباس، ٢٠١٤، ٩٥)

وبالنسبة لمفهوم الشراكة المجتمعية في التعليم فقد عرفها (محروس، ٢٠٠٥، ٣٧) بأنها: تضافر جهود الحكومة مع القطاعين الخاص والأهلي في مواجهة أي مشكلة تعليمية من خلال تفاعل بناء واتصال وتنسيق مستمر، للوصول إلى صياغة مقبولة تمثل إطاراً عاماً تحدد فيه الأهداف والمصالح والمسؤولية المشتركة بشكل متساوي، سواء في الموارد والأدوار أو في الإعداد والتنفيذ والمتابعة للخطط والبرامج التعليمية.

ومن خلال عرض وتحليل التعريفات السابقة لمفهوم الشراكة المجتمعية يتضح أن الشراكة المجتمعية في التعليم إنما تعبر عن علاقة تفاعلية بين طرفين أو أكثر، تمثل المدرسة الطرف الرئيس فيها، فيما تمثل كل من الأسرة وأفراد ومؤسسات المجتمع

المحلي - سواء جمعيات أهلية أو أحزاب سياسية أو نقابات مهنية أو وسائل إعلام أو دور عبادة او غيرها - الشريك الاستراتيجي في هذه العلاقة، يتم بموجب هذه العلاقة التخطيط المتبادل بين المدرسة والمجتمع المحلي لتحقيق جملة الأهداف تقع في مصلحة جميع الأطراف، من خلال تقديم إسهامات واضحة من قبل أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي بغرض تحقيق متطلبات المدرسة الآمنة.

(١) أهداف مشاركة رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي:

تهدف مشاركة رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي إلى:(جليسة، ٢٠٢١

(٣٤٤)

- ١- تقديم خدمات تربوية وتعليمية وتنقifyية ومجتمعية ومهنية وتأهيلية وتكون مبدأ هام ومدخل أساسى للتنمية.
- ٢- المشاركة على المستوى الفردي والجماعي والمجتمعي، ويتم التخطيط لها وتشجيعها وإيجاد الفرص لها.
- ٣- دعم تعلم الطلاب في مختلف جوانب التعلم سواء الجانب المعرفي أو الوجداني أو المهاري لتدعم الشخصية المتكاملة لهم.
- ٤- تعزيز الشعور بالانتماء الوطني والعمل التطوعي وروح العطاء.
- ٥- تحقيق الجودة في الأداء.
- ٦- إعطاء فرصة للمساهمة في العملية التعليمية.
- ٧- تشجيع الطلاب ليصبحوا قوة منتجة في المجتمع ضمن بيئة صحية آمنة راعية وشراكية.
- ٨- تحمل المسئولية ومساعدة المدرسة على تحسين جودة المنتج التعليمي.
- ٩- الأشراف المشترك على مشاريع الطالب بين أعضاء هيئة التدريس والمعلمين والتأكد على التعلم المتبادل، "وفهم المعرفة القائمة على البحث بين المشاركين وتحقيق التطور المهني للمعلمين".

- تحقيق التعاون والتكميل بين وحدات المجتمع.
- المساهمة في إشباع الحاجات للمجتمع وحل المشكلات.
- تحقيق التعاون والتكميل بين وحدات المجتمع المختلفة.

(٢) أسس دعم دور رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي:

تمثل أسس دعم دور رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في الآتي:

(جوان، ٢٠١٣، ١٢)

- ١- نمو الوعي لدى أفراد المجتمع بقيمة التعليم.
- ٢- النظر للتعليم باعتباره مسؤولية مجتمعية يجب على المجتمع الشراكة فيه وتطويره.
- ٣- تعبئة موارد مالية إضافية للتعليم: إن مساهمة مؤسسات المجتمع في توفير موارد إضافية للتعليم مما يساهم في تقليل عبء التكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة في الإنفاق على التعليم، كما يساهم في تنمية الوعي والإدراك لدى المواطنين بضرورة الحفاظ على المال العام من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى أنه يساهم في ترشيد السياسات والقرارات التمويلية نتيجة لإلمام المواطنين بظروف العملية التعليمية والمساهمة في تمويلها.
- ٤- المشاركة في التخطيط: تمثل هذه المشاركة في إشراك المجتمع في التخطيط للتعليم مع الوزارة سواء أكانت بشكل مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى المشاركة في مناقشة الدراسات التي تتعلق بالبنية التحتية للمدارس والطرق في المناطق النائية والفقيرة.
- ٥- المشاركة في صياغة فكر المجتمع وتشكيل الثقافة المجتمعية التي تسمح بالارتقاء بالتعليم.
- ٦- المساهمة في تطبيق اللامركزية في العملية التعليمية والاستفادة منها في تقدمه وتطوره.

٧- أن تتضمن عملية المشاركة المجتمعية الضبط، والرقابة، والمشاركة في اتخاذ القرار، بجانب تبادل الآراء.

(٣) مبررات تفعيل دور رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي:

هناك عدد من المبررات التي تحتم تفعيل دور رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي، ومن أهمها ما يلي: (الظفر والدواد وخليل، ٢٠١٤، ١٠٨ - ١٠٩)، (نصر والقرني، ٢٠١٨، ٧٠٤ - ٧٠٥)

١- ضعف قدرة الحكومات على تحمل تمويل وإدارة وتوفير التعليم الآمن لجميع المواطنين بمفردها، نظراً لزيادة أعداد السكان وزيارة الإقبال على التعليم في الوقت الذي يصعب توفير تعليم ذي نوعية جيدة للجميع، وخاصة في ظل الارتفاع المستمر لتكلفة التعليم بأنواعه ومستوياته، وتحتاج المؤسسات التعليمية إلى دعم مستمر وإلى مصادر تمويل أخرى غير تقليدية، مما يفرض وجود شراكة حقيقة مع أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي.

٢- انتشار مبادئ الديمقراطية واللامركزية في اتخاذ القرار تحتم ضرورة إشراك أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي في عملية صنع واتخاذ القرار وتمويل وإدارة العملية التعليمية.

٣- الحاجة إلى أفكار وإبداعات جديدة فيما يتعلق بالعملية التعليمية التي قد توفرها المؤسسات غير الحكومية بشكل أفضل من الحكومات لكون الأخيرة مقيدة بسلسلة طويلة من التعقيدات البيروقراطية التي تحد من الابتكار والأفكار الجديدة.

٤- إشراك أفراد ومؤسسات المجتمع المحلي في تحمل بعض تكاليف التعليم وتوفير البيئة التعليمية الآمنة سيحملهم مسؤولية المراقبة على مؤسسات التعليم وتقديم مخرجاته والمطالبة بتحسين مستوياته مما يعود بالنفع على المؤسسات التعليمية والمجتمع.

٥- توفير إحساس قوي بالانتماء إلى المؤسسة التعليمية لمساعدة على تحقيق أهداف التعليم وتحقيق الجودة في الأداء.

فلا يتوقف دور المدرسة فقط على عملية التعليم، بل يتعدها إلى التربية ويؤثر التعاون بين المدرسة والمجتمع من أجل تكوين علاقة مستمرة وفعالة بين الوسائل التربوية المختلفة وبين المدرسة في تحقيق أهدافهما بصورة أكثر فعالية. (السباعي،

و سنبل، ٢٠١٩، ٧٧)

(٤) مجالات دور رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي:

يمكن للشراكة المجتمعية أن تسهم في تحسين جودة التعليم وتحقيق متطلبات المدرسة الآمنة في عدة مجالات من أهمها ما يلي: (محمد والمحلفي، ٢٠٢١، ٣٩١)

١- التعبئة المجتمعية وحث الآخرين على المشاركة، وذلك من خلال الاستناد إلى قدرة البعض على التأثير في الآخرين ودفعهم إلى حضور الاجتماعات واللقاءات أو المشاركة في التنفيذ وهذا يمثل مرحلة مهمة في تكوين الفعل الاجتماعي المشارك سواء كان نسقاً أو سلوكاً جميعاً.

٢- إنشاء المدارس في مختلف المراحل التعليمية لمواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد على التعليم والإسهام في خفض كثافة الفصول والحد من تعدد الفترات الدراسية.

٣- تنمية اتجاهات الطلاب نحو المشاركة في الأنشطة التطوعية، وذلك من خلال المشاركة في الأنشطة التطوعية سواء التي تطبقها المدارس أو الجمعيات الأهلية مثل حملات التبرع بالدم، أو حملات جمع القمامات، أو التشجير، أو التوعية بأضرار التدخين والإدمان أو القيام بزيارات لدور الأيتام.

٤- خدمة المجتمع المدرسي من خلال بناء فصول جديدة تحتاجها المدرسة أو صيانة المباني المدرسية وترميمها ومتابعة نظافة المبني المدرسي أو الإسهام في تأسيس مكتبة المدرسة وإمداد المدرسة ببعض قطع الأثاث أو أجهزة الكمبيوتر والأجهزة التعليمية.. إلخ.

- ٥- خدمة بيئة المدرسة من خلال الاستفادة من المدرسة في ممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية والاجتماعية وتوظيف الطلاب في الأعمال الموسمية خلال العطلات بمكافأة رمزية وحواجز عينية لتنمية اتجاهاتهم نحو التطوع، والإسهام في تحسين الظروف البيئية داخل المدرسة وخارجها، ومشروعات حماية البيئة، ومشروعات النظافة العامة، مشروعات تجميل المدارس بالتشجير.
- ٦- المشاركة المادية من خلال توسيع مصادر التمويل المالي المباشر وإمداد المؤسسات التعليمية بالإمكانات والتجهيزات المختلفة واللازمة للمساعدة في تحقيق المدرسة الآمنة، والتبرع بأراضي للبناء والمشاركة في الأعمال الإنسانية وتجديد وصيانة المباني والتجهيزات المدرسية، بالإضافة إلى المعاونة في إدارة المؤسسات التعليمية والمشاركة في أنشطة وبرامج التعليم فيها.
- ٧- حضور الاجتماعات والندوات واللقاءات، مما يعطي فرصة للحوار وتبادل وجهات النظر والوصول إلى تحديد واقع المشكلات والاحتياجات ويعمق العلاقات بين الأطراف المشاركة في المشروعات والجهود التعليمية، ويزيد من فرص المشاركة والتعاون في العمل بينهم.

يُعد رجال الأعمال هم الفئة التي تهتم بالمال والاقتصاد ولكن لكي يزيد نموهم الاقتصادي والمادي كانت الحاجة إلى النظر إلى البعد الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع لذلك ظهر الآن ما يسمى بمصطلح " أصحاب المصالح" وهذا المصطلح عبارة عن اتحادات لرجال الأعمال يعملون من خلالها في مجالات خدمة المجتمع في جميع المجالات التي تساهم في النمو الاقتصادي ومن بين هذه المجالات التربوية التعليمية لذلك يظهر دور رجال الأعمال في مجال التنمية المهنية التعليمية وغيرها .

ومن الملاحظ أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها دول عربية عديدة منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي المتمثلة بالانتقال من الاقتصاد الموجه إلى سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي القائمة على تشجيع الاقتصاد الحر

والقطاع الخاص، أثرت في خارطة المجتمع المدني إذ برزت جمعيات لرجال الأعمال المهتمة بتحقيق مصالحهم والدفاع عنها في ظل عمليات الخصخصة والحصول على المزيد من الإعفاءات الجمركية والضريبية والتسهيلات، وفي كثير من دول الوطن العربي تولي الحكومات هذه الجمعيات اهتماماً خاصاً في إطار حرصها على تشجيع القطاع الخاص في عملية التنمية ورغبة منها في ضمان استمرار احتواء هذه الجمعيات ضمن الأطر السياسية القائمة بما يجعلها لا تنخرط في ممارسة أي ضغوط على هذه النظم من أجل الإصلاح السياسي الحقيقي.

(علوان، ٢٠١١، ٧٠٨)

بعض الأنشطة التربوية لرجال الأعمال أصحاب الشركات:

المسؤولية المجتمعية هي دور من أدوار المجتمع المدني وقد زادت مسؤولية المجتمع المدني على رجال الأعمال وأعطت لهم دوراً كبيراً من خلال توفير التدريبات للشباب وليس فقط توفير فرص العمل بل تدريبيهم وتقنيتهم وأيضاً تنمية المجتمع وتقديم الخدمات التي تخفف من أعباء المجتمع سواء كانت تعليمية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية. وتتمثل بعض الأنشطة التربوية لرجال الأعمال أصحاب الشركات، في الآتي:

- ١- التبرعات للمؤسسات التعليمية والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية لتمويل وتوفير احتياجات الأعضاء والأهالى المحتجين.
- ٢- الاهتمام ب مجالات التعليم كإقامة معاهد تعليمية وفنية لرفع كفاءة الخريجين الجدد وإعدادهم للدخول في سوق العمل، وكذلك التبرعات للطلبة المحتجين وتشجيعهم على مواصلة دراساتهم العليا في الداخل والخارج، هذا فضلاً عن المساهمة في إقامة مختبرات علمية في بعض الجامعات.

- ٣- الاهتمام بال المجالات الثقافية التي تمثل في إقامة المكتبات في المناطق الفقيرة ونشر الكتب وتمويل المعارض، وإصدار مجلات علمية وثقافية توزع في الندوات والمؤتمرات.
- ٤- الاهتمام بالأنشطة الرياضية المتمثلة في التبرعات للأندية الرياضية، والمساهمة في توفير البنية التحتية ومرافق الملاعب الرياضية والمتزهات لصالح الأطفال والنساء وكبار السن، وتبني طلاب المدارس الموهوبين رياضياً.
- ٥- قيام الشركات بدفع الضرائب وهذا يعد إسهاماً اجتماعياً لمساعدة الدولة على تمويل الخدمات الاجتماعية والإإنفاق على أنشطة البنية الأساسية.

ثالثاً: المعوقات التي تحول دون مشاركة رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر

على الرغم من إدراك المجتمعات العربية بأهمية المشاركة المجتمعية، إلا أن مسئولية المجتمع العربي لا تكاداً مع التحديات وتعيش المؤسسات التعليمية في عزلة في علاقتها بالتنظيمات المجتمعية الأخرى فيسائر أنشطة التعليم والتدريب.

ويواجه رجال الأعمال الكثير من المشاكل والمعوقات التي تحد من نشاطهم الاجتماعي والتربوي والثقافي، وتلك المشاكل والمعوقات تمثل في الأساس في غموض مفهوم المجتمع المدني وانعدامه لدى أكثريّة العاملين وعدم وجود وسيلة إعلامية متخصصة بالمجتمع المدني وضعف الدور الإعلامي لتوعية وتنقيف العاملين والمواطنين بدور رجال الأعمال والانتقاء في تسليط الضوء من قبل وسائل الإعلام على النشاطات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، وعدم وجود قاعدة بيانات في جميع منظمات المجتمع المدني حتى تكون متاحة للقوى الإعلامية لنشر الأنشطة التي يقوم بها رجال الأعمال. (النصار، ٢٠١٤، ٢١٩)

وأصبحت المدرسة ومع التغير الاجتماعي والثقافي داخل المجتمعات، تواجه بكثير من المشكلات التي تستدعي ضرورة الاهتمام بدعم المشاركة المجتمعية في المؤسسات التربوية ولعل من أبرزها: (مطر، ٢٠١٠، ٢٥٣-٢٥٤)

١- عزوف أولياء الأمور عن المشاركة الفاعلة مع المدرسة، وهو ما يتناقض جوهرياً مع تعاظم دور الأسرة في تربية عصر المعلومات.

٢- تناول الإعلام التربوي لأمور التربية بصورة سطحية فلوكورية.

٣- حصر بعض الدعاة لوظائف التربية في جانبها الإرشادي والأخلاقي، ويندر منهم من يتصدى لعدم المساواة في فرص التعليم وجشع أصحاب الدروس الخصوصية.

٤- نقصاً في الثقافة التربوية واللازمة لعصر المعلومات لدى معظم قادة الرأي.

٥- أصبح المجتمع المحلي وتنظيمات المجتمع المدني لا يمثل حالياً قوة ضغط حقيقته على المؤسسات التربوية، في حين أنه بإمكاناتها أن تساهم بجدية في التصدي لمظاهر الفشل التربوي والاستبعاد الاجتماعي وأوجه القصور في تربية الطفل وتعليم الكبار.

ومن أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة رجال الأعمال في البيئة التعليمية، ما يلي:

١- أوتوقراطية الإدارة المدرسية التي تقوم على التسلسل القيادي والفردية أكثر منها على الحوارات وال العلاقات والتداول، فحينما لا يتواجد بين العاملين بالروضة نفسها روح التعاون والعمل كفريق بالطبع سوف لا يتتوفر التواصل بين المعلمين والآباء الأمر الذي يهم في انخفاض معدلات المشاركة الوالدية.

٢- افتقار بعض مديري المدارس والمهارات التربوية والقيادة التي تطلبها المشاركة الفعالة، كما يتميز بعضهم بالديكتاتورية فلا يؤيدون المشاركة المجتمعية ويرتضون مبدأ الديمقراطية في التربية ويقردون بصناعة القرار في المدرسة.

- ٣- من الصعوبة تخصيص أموال للمشاركة الوالدية لأن المصادر المتاحة للمدارس محدودة بما يشكل عائقاً أمام تحقيق المشاركة المطلوبة.
- ٤- كثير من المعلمين ينقصهم الخبرات والتدريب والمهارات والمعلومات الازمة للعمل والتفاعل مع الآباء بشكل فعال.
- ٥- كثرة الأعباء الواقعة على المعلمين بما يحول دون قيامهم بأدوارهم في المشاركة المجتمعية.
- ٦- ضعف وندرة المتخصصين بوظائف العلاقات العامة مع البيئة الخارجية للمدرسة.
- ٧- ندرة إعلان الجهات المسئولة عن التخطيط للتعليم عن برامجها أو خططها أو احتياجاتها من المؤسسات المجتمعية.
- ٨- قلة ارتباط مجالات الشراكة باليارات المجتمع من جانب آخر، وضعف اتفاق مجالات الشراكة مع ميول واحتياجات بعض فئات المجتمع.
- ٩- تزاحم العمل الإداري والروتيني الذي يطغى على عمل مديرى المدارس ويسلبهم واجبهم الفني، كما أن مدير المدرسة ما زال مكبل بالقوانين والقرارات واللوائح التي لا يستطيع التصرف بدونها.
- ١٠- غياب الديمقراطية السياسية والمجتمعية التي تؤثر بدورها على العملية التعليمية والأنشطة اللاصفية.
- ١١- تقليص المشاركة الأهلية والشعبية في إدارة المجتمع وصنع القرار السياسي والمساهمة في تطوير الأنشطة اللاصفية.
- ١٢- بيروقراطية الدولة وعدم قيامها بمسؤولياتها إزاء متطلبات واحتياجات المواطنين التعليمية.
- ١٣- المركزية وسيادة منطق الاستبداد الأبوي والسياسي والتي تؤدي إلى مصادرة العمل الأهلي وتقليله.

- ١٤- عدم تبلور دور المجتمع المدني بشكل مستقل عن الدولة. لم يتمكن المجتمع المدني من تحديد مجال، تميزه عن الدولة وعن البنى التقليدية الموروثة، والانتظام على أساس مفاهيم معاصرة، وتعلاقات تنتهي إلى عصر الدولة الحديثة. (اللقاء الإقليمي، ٢٠٠٤، ٨).
- ١٥- عمل فردي و غياب روح الفريق داخل منظمات المجتمع المدني. (مهنا، ٢٠٠٨، ٢٣١).
- ١٦- من بعد ثورة ٢٥ يناير تعاني مصر من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي بدوره قام بتعطيل جزء كبير من عمل منظمات المجتمع المدني وحد من حريتها وأبطأ من عملها.
- ١٧- ضعف الوعى بدور المجتمع المدني فى تطوير ممارسة الأنشطة اللاصفية في المدارس.
- ١٨- ضعف إشراك منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات التعليمية والتخطيط لتطوير الأنشطة اللاصفية في المدارس.
- لكي تتمكن منظمات المجتمع المدني من تفعيل دورها كداعمة لبناء مجتمع مدني قوي وفعال، لابد ان تضع في اعتبارها مشكلات التعليم والأمية التي هي نتيجة سياسات غير سلية ولن تحل هذه المشكلة إلى أن تحقق عدالة اجتماعية وتعلمية وأن ذلك لن يتحقق دون التضامن بين كافة منظمات المجتمع المدني وربط التعليم باحتياجات المجتمع.

رابعاً: آليات لدعم دور رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر

تتمثل أهم الآليات لدعم دور رجال الأعمال في تطوير التعليم الابتدائي في مصر، في الآتي :

- ١- الاستعانة ببعض مؤسسات القطاع الخاص في بناء وتصميم المدارس، وتقديم دعم لبعض الاحتياجات الأساسية للعملية التعليمية.
- ٢- إطلاق أسماء بعض رجال الأعمال الداعمة للتعليم على بعض المؤسسات التعليمية لتشجيعهم على المشاركة الفعلية، ولتكون دافع لغيرهم على المشاركة.
- ٣- تحسين مستوى الوعي بأهمية مشاركة المجتمع في التعليم الابتدائي لدى جميع الأطراف المعنية في المؤسسة التربوية والتعليمية والمجتمع من خلال تصميم حملة إعلامية موسعة لنشر ودعم الوعي بأهمية دور المشاركة المجتمعية في التعليم عامة والابتدائي خاصة وتحفيزها في أوساط الإدارة التعليمية وأوساط أولياء الأمور ورجال الأعمال.
- ٤- تحسين ودعم البنية القانونية الملائمة لتنظيم وتحفيز مشاركة رجال الأعمال في التعليم من خلال تطوير وتفعيل القوانين السارية ذات العلاقة بالمشاركة المجتمعية، وإصدار قانون ينظم علاقة رجال الأعمال مع المدارس الابتدائية، وتنشيط قنوات التواصل المفتوح والتنسيق الهدف بين المجتمع والمؤسسة التربوية والتعليمية.
- ٥- تحسين ودعم قدرات ومهارات العمل الاجتماعي لدى القائمين على العملية التربوية والتعليمية وأفراد ومؤسسات المجتمع المعنية من خلال إعداد وتصميم برامج تدريبية في العمل الاجتماعي في التعليم عامة والابتدائي خاصة للإدارات المدرسية والتعليمية ولأولياء الأمور، ورجال الأعمال.
- ٦- تقديم بعض الإعفاءات الضريبية والجمالية لمن يقوم بدعم وتمويل التعليم.

- السماح لبعض المؤسسات التجارية بعرض الإعلانات الخاصة بها داخل، أو من خلال المؤسسات التعليمية بصورة قانونية أخلاقية مقابل مادي لتمويل التعليم.
- السماح لبعض رجال الأعمال في المشاركة في رسم السياسات التعليمية، وخطط التطوير لتشجيعهم على المشاركة الفعلية في تمويل التعليم.
- ضرورة إشراك مؤسسات القطاع الخاص في صياغة المناهج التعليمية لتصبح أكثر تلبية لاحتياجات سوق العمل، وتزيد من ثمار الشراكة المجتمعية.
- عقد حفلات تكريم لرجال الأعمال الداعمين للمؤسسات التعليمية ومنهم أوسمة شرفية.
- ١- القيام بعقد ندوات وورش عمل مشتركة بين رجال الأعمال ومؤسسات التعليم في نهاية كل عام لتحديد المتطلبات والتحديات ووضع رؤية واضحة لتوفير المتطلبات ومواجهة التحديات.
- ٢- مساعدة رجال الأعمال بجزء من أرباحهم لتمويل التعليم مقابل بعض الخدمات التعليمية، والتسهيلات الاقتصادية.
- ٣- المساهمة في بناء المدارس الابتدائية المختلفة بطريقة ذاتية وفق الخطط الاستراتيجية واحتياجات الوزارة لمواجهة الزيادة الطلابية.
- ٤- المساهمة في طبع الكتب الدراسية للحافة الابتدائية بالتعاون مع المطبع الحكومي.

توصيات الدراسة

بناءً على ما سبق تُقدم الباحثة التوصيات الآتية:

- ١- ضرورة صياغة رؤية ورسالة وفلسفة وأهداف ومعايير واضحة لمشاركة رجال الأعمال في المدارس.

- ٢- قيام النظام التعليمي والتربوي بفرض مفهوم "التعليم مسؤولية الجميع" وأن الأمر يتطلب عدم انفراد طرف دون الآخر كونه عمل تكاملی يتم في شكل آلية تضامن مشاركة الجميع في تحمل المسئولية.
- ٣- إنشاء مكتب يختص بتفعيل المشاركة المجتمعية لرجال الأعمال في كل مديرية تعليمية.
- ٤- إنشاء مكتب داخل كل مدرسة للمشاركة المجتمعية يختص بتحفيز رجال الأعمال نحو المشاركة في اتخاذ القرارات والمشاركة في مواجهة مشكلات المدرسة.

المراجع

- أحمد، أحمد إبراهيم (٢٠١٥): التربية المقارنة ونظم التعليم من منظور إداري، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية.
- أحمد، أحمد محمد (٤ ٢٠٠٤): تصور مقترن لأهداف التعليم قبل الجامعي في ضوء التحديات التعليمية للعولمة، مجلة البحث في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، مج ١٨، ع ١، يونيو.
- بدران، شبل (٢٠٠٣): التربية والمجتمع رؤية نقدية في المفاهيم- القضايا والمشكلات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- جليسة، سمر إبراهيم محمود (٢٠٢١): "الشراكة المجتمعية بين جامعة الباحة ومدارس التعليم العام بمنطقة الباحة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دراسة تقويمية"، دراسات في التعليم الجامعي، ع ٥١، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، أبريل.
- جمال الدين، نادية يوسف وأخرون (٢٠١٥): المشاركة المجتمعية لتطوير مدارس الفصل الواحد، العلوم التربوية، مج ٢٣-٢٤، القاهرة.
- جوان، شيروبت محمود محمد (٢٠١٣): "واقع المشاركة المجتمعية بالتعليم قبل الجامعي بمحافظة بورسعيد"، مجلة كلية التربية، ع ١٤، كلية التربية، جامعة بورسعيد، القاهرة.

جوهر، على صالح والباسل، ميادة محمد فوزي (٢٠١٥): الاستثمار الأمثل في تمويل التعليم، المكتبة العصرية، المنصورة.

سيد، هايدى مصطفى (٢٠١٨): تصور مقتراح لتفعيل المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي في مصر، مجلة كلية التربية بأسيوط، مج ٣٤، ع ٣، جامعة أسيوط.

الظرف، عواطف عبد العزيز والداود، هياء عبد الله وخليل، منال محمد (٢٠١٤): "الشراكة المجتمعية وأثرها في تشكيل وأثرها في تشكيل الهوية واتخاذ القرار المهني لدى عينة من طلاب جامعة الملك فيصل"، مجلة كلية التربية، مج ٢٤، ع ٤، كلية التربية، جامعة الاسكندرية.

عباس، منال محمد (٢٠١٤): المسؤولية الاجتماعية بين الشراكة وآفاق التنمية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

عبد الوهاب، سمر ناصر (٢٠١٨): "دور دور رجال الأعمال في التغير الاجتماعي والثقافي - بحث اجتماعي ميداني"، مجلة كلية الآداب، ع ١١، كلية الآداب، جامعة بور سعيد، بناير.

علوان، ابتسام حاتم (٢٠١١): "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة كلية آداب، ع ٩٨، جامعة المستنصرية، العراق.

الغريب، شبل بدران (٢٠١٠): "الشراكة المجتمعية والإصلاح التعليمي - رؤية نقدية"، مجلة التربية المعاصرة، مج ٨٦، ع ٢٧، رابطة التربية الحديثة، القاهرة.

لطفي، وفاء (٢٠١٩): "دور جمعيات رجال الأعمال في التنمية في كوريا الجنوبية ومالزيا والدورس المستقادة لمصر"، المجلة الاجتماعية القومية، مج ٥٦، ع ٣، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، سبتمبر.

اللقاء الإقليمي (٤ ٢٠٠٤): حول تأثير منظمات المجتمع المدني العالمي في السياسات العامة : تجربة منظمات المجتمع المدني القليمية والعالمية(شبكات ومظلة)، منظمة الأونيسكو، المكتب الإقليمي، بيروت، ٢٢ - ٢٤ مارس.

محروس، محمد الأصماعي (٢٠٠٥): الإصلاح التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المفاهيم إلى التطبيق، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

محمد، صالح نورين إبراهيم والمحلفي، غلباء راجح حرام (٢٠٢١): "تصور مقتراح لتفعيل الشراكة الأسرية بمدارس التعليم الابتدائي للبنات في ضوء نموذج ابستين "Model Epstein" للشراكة المجتمعية"، مجلة كلية التربية، ع ١٠١، كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.

المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية (٢٠١٠): تأهيل مدارس التعليم الأساسي للجودة والإعتماد توجهات عالمية ورؤى وطنية، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة.

مطر، داليا عبد الحكيم (٢٠١٠): "تصور مقترن لتفعيل المشاركة المجتمعية في مؤسسات رياض الأطفال في ضوء الاتجاهات المعاصرة"، مجلة كلية التربية، مج ٢٠، ع ٢، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.

مهنا، كامل (٢٠٠٨): "تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز مشاركته في عملية التنمية"، الأمانة العامة للجامعة العربية، القاهرة، ١٢-١٣ مارس.

النصار، نزار عبد السادة (٢٠١٤): دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية دراسة استطلاعية في جامعة واسط، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ع ١٦، س ٦.

نصر، محمد يوسف مرسي والقرني، عبد الله بن علي (٢٠١٨): "تصور مقترن لتفعيل الشراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠م"، مجلة كلية التربية، مج ١٨٧، ع ٢، كلية التربية، جامعة الأزهر.

نوير، عبد السلام (٢٠١٦): تطوير التعليم في مصر في ضوء التجارب الدولية، رؤى مصرية-تحليلات متخصصة وحوارات، س ٢، ع ١٨، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، القاهرة.

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٧/٢٠١٦): مشروع خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، العام الأول من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

وزارة التربية والتعليم (١٩٨١): قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، مادة ٦ و ٧، القاهرة.